

## قضية اليوم

# حكومة بلا سياسة.. وجدول أعمال محصور بمنع الانهيار

### إبراهيم المنين

مع انطلاقة الحكومة، تدخل البلاد مرحلة جديدة يتهبّب الجميع لمشكلاتها الضخّمة، مالياً واقتصادياً، أكثر من أي هواجس أخرى سياسية أو أمنية. فالضغوط الخارجية لم تعد تجد تصريفاً لها سوى في باب العقوبات الاقتصادية. وقد أدرك الغربيون، للمرة الأولى، ربما، أن التهويل بالحرب الإسرائيلية لم يعد يجدي نفعاً، فيما

لبنان أكثر المستفيدين من انحسار الموجات التكفيرية في المنطقة. وما بقي من توتر سياسي، محصور في ما يريد السياسيون استخدامه في معرض خلافاتهم على عكّة الدولة والاقتصاد.

التفاهمات التي سبقت إقرار الحكومة، وحتى نبيل الثقة، لم تشتمل مطلقاً على أي ملفات سياسية، ولدى مناقشة البيان الوزاري، لم يجز نقاش حدي في مسائل كسلاح المقاومة أو الحكمة

الدولية أو العلاقات مع سوريا، إذ كان الجميع مدركاً أن هذه ليست على جدول أعمال الحكومة، ولا هي من اختصاص من يجلسون إلى طاولة مجلس الوزراء. وقد يكون من المناسب الإشارة إلى أن قوة التفاهمات القائمة بين القوى كافة، تستند أساساً إلى أن أياً منها لا يتحمل البقاء خارج السلطة، كما أن أياً منها ليس في وارد الاستئثار بالحكم في هذه اللحظة العصبية، وهذا ليس تعففاً، بل لكون

التحدي الاقتصادي غير مسيوق، فالجميع يرى، بأم العين، ملامح الإنهيار المالي بعد انهيار الاقتصاد والدولة. وجدول الأعمال المطروح

المسؤوليات أكبر من أن يتحملها فريق بمفرده. أكثر من ذلك، فإن قوة التفاهمات ناجمة عن أنها تمت بين القوى الأصلية وليس بين الوكلاء، وهو ما يفسر ضيق هامش المناورة أمام أطراف باتوا ثانويين اليوم، «القوات اللبنانية». التحدي الاقتصادي غير مسيوق، فالجميع يرى، بأم العين، ملامح الإنهيار المالي بعد انهيار الاقتصاد والدولة. وجدول الأعمال المطروح

هناك ملامح ثورة شعبية تريد استرداد حقوق الدولة والنّاس، بل لأنّ الانهيار سيطيحهم وسيستبّب الحكومة (تبار المستقبل والتبار لهم باضرار وكوارث أكبر ممّا يتخيل الكثيرون، مهما نجحوا في تهريب أموالهم الخاصة من لبنان. يقف عجز الموازنة العامة وحساب الدين العام وخدمته على رأس التحديات، وهو ما فرض، للمرة الأولى من سنوات طويلة، أن يتحدت الجميع حول الحلول الممكنة الآن أو على المدى المتوسط والبعيد، وبحسب ما علمت «الإخبار»، فإن

فإن العارفين بخفايا الأمور يدركون جيداً صعوبة خروج ودائع كبيرة من لبنان اليوم، لأن التطورات في المنطقة والوضع الاقتصادي في العالم ومراقبة الأموال من قبل حكومات عربية وغربية، ستصعب على أصحاب هذه الودائع العثور على جيّة لأموالهم أفضل من هذا البلد.

على أن اللافت كان في الدخول القوي لحزب الله مجدداً في الملف الاقتصادي والمالي والمعيّني، فبعد أسابيع من الهدوء والتسريبات عن عدم نية الحزب الدخول في معركة قد تتسبب له في متاعب سياسية وغير سياسية، عادت قيادته التي اتخذت قرار المضي في هذه المعركة. ويبدو أن الفرق الخاصة التي تعمل مع لجنة مكافحة الفساد التي شكلها الحزب، ويرأسها النائب حسن فضل الله، تعمل بصورة مكثّفة، لكن وفق شروط أبلغت الي من يهמה الأمر، وفحواها:

إن الحزب لن يدخل في معركة استعراضية. ولذُلك على الجمهور إلا يتوقع منه تصريحات وبيانات وأخباراً كالتي يتداولها السياسيون في حروبهم الصغيرة، بل سيعمل على إنشاء ملف لكل قضية، وسيتم التعامل مع كل ملف وفق خصوصيته، فما يحتاج الي تشريعات جديدة سيصار الي بحثه مع الكتل النيابية من دون استثناء بالتعاون في المجلس النيابي، وما يحتاج الي قرارات حكومية، سيصار الي إثارته مع الرؤساء الثلاثة ومع المجموعات الوزارية، وما يحتاج الي الذهاب فوراً الي القضاء سيتم التقدم به أمام النيابيات العامة المعنية، ويطلب الي القضاء التعامل مع الوقائع، وسيكون الحزب في موقع مراقبة القضاء في حال خضع لأي نوع من الضغوط السياسية أو غير السياسية.

وفي ما يخصّ «الكيدية السياسية» التي تستخدم ضد الحزب بالقول إنه لن يكون قادراً على فتح ملفات قد تصيب حلفاءه، فإن الجهات المعنية في البلاد صارت في أجواء أن الحزب ليس في وارد الدفاع عن أي متورط في الفساد، وأن على الآخرين ممن يدعون الحرص على مواجهة الفساد العمل على إعداد ملفات موقفة وعدم الاكتفاء ببيانات تشهير، وإن يذهبوا الي القضاء، وعندما ليختبر هؤلاء الحزب إن كان سيُدافع عن أي متورط، ويعتقد الحزب أنّ لدى الأجهزة الأمنية في الدولة، ولا سيما فروع التحقيق في قوى الأمن الداخلي، قدرة على لعب دور كبير في متابعة هذا الجانب، والتشديد على منع استخدام هذه المؤسسة لتلصوب على فاسد دون آخر، وأنه متى أظهرت قوى الأمن حرصاً على العمل من دون محاباة، فإن الحزب لن يسبح بها.

ومع أن الحريري رفع السقف في رده على مناقشات النواب في جلسات الثقة، إلا أنه يعرف أن التفاهمات قادمة لا محالة، وأن لا مجال لاقتصر الإجراءات على خطوات حكومية، وأن تقليص العجز لن يكفي وحده لتقليص الدين ولا خدمته، وأن المصارف لن تبار من تلقاء نفسها إلى وضع برنامج عمل يلقب تضطر إليها، وأنه لن يكون لأحد، غير الدولة، القدرة على مصارعة القطاع المصرفي بأن عليه العيش، لخمس سنوات على الأقل، بآرباح ميله «رفض المشروع من أساسه»، لا سيما بعد الكشف عن أن أمواله التهويل يهروب الرساميل والودائع،

## في الواجهة

# حزب الله على طريق «اللبننة» أو أكثر بكثير؟

أكثر مهت تساؤل أثارته،

هذه الانتخابات النيابية

والآخيرة، إشارات جديدة

اطلقها حزب الله في

الداخل اللبناني، مت دون

إظهار أي صلة لها بدوره

الإقليمي، أكثر مهت أي

وقت مضت يلتفت إلى

ملفات الداخل، كأنه

يجزّب «اللبننة»

### نقولاً ناصيف

ينكر خصوم حزب الله عليه «اللبننة»، بينماهم من فسر موقفه الأخير في مجلس النواب (15 شباط)، بإيذاء السجّال المتوتر على الرئيس بشير الجميل، أنه يتعّد إرساء معادلة جديدة، يخاطب فيها منتقديه وخصوصه في الفريق المسيحي، فقادها الآتي: تسكّتون عن سلاحنا الإيراني، تسكّت عن سلاحكم الإسرائيلي.

قد لا يكون حزب الله أراء، فعلاً، معادلة كهذه، من دون أن ينكر بدوره على نفسه التصاهة بإيران سياسياً وعقائدياً ودينياً، في جانب من التغيرات التي قدّمها بعد «هفوة» النائب نواف الموسوي (الأربعاء 13 شباط)، حرصه على الاستقرار وعدم الانتقال بالاشتراك إلى الشارع، وبين الطوائف، جراء ردود الفعل السلبية التي تسببت فيها ما عُدّ انفعال الموسوي، أضطلع الحزب بدور مماثل في كانون الثاني 2018، بتدخل مباشر، لفض الاشتباك بين التيار الوطني الحزّ وحركة أمل بعدما تسبّبت «هفوة» اللوزير جبران باسيل بتزول شيعي إلى الشارع، شأن النزول المسيحي إلى الشارع مساء الأربعاء.

كأي من الأحزاب اللبنانية الأخرى، يريد حزب الله الظهور بمظهر أنه ليس في وارد الدفاع عن أي متورط في الفساد، وأن على الآخرين ممن يدعون الحرص على مواجهة الفساد العمل على إعداد ملفات موقفة وإن يصيروا باليمن. عند هذا الدور تتقاطع حربه مع إسرائيل وتهديده بإبائها بالدخول إلى فلسطين، حتى وحره على الإرهاب والتكفيريين في

لم يعد لحزب الله خصوم في معادلة السلطة (هيلم الموسوي)



يدرك الحريري ان لا مجال للتنازل عن خطوات حكومية وان المصارف لن تبادل صت لتفاه، نفسها ما لم نطر على ذلك (مروان طحطح)

# من يريد تصفير الحسابات؟

بينما يتّهم التيار الوطني الحر بأنه «نسي» ما أعده تحت عنوان الإجراء المتخذ، لجهة المطالبة بعملية تدقيق لمعرفة كيفية إنفاق حكومة الرئيس فؤاد السنيورة مبلغ الـ11 مليار دولار الذي تجاوزت به القاعدة الإثنى عشرية، كان لافتاً أن يعود حزب الله إلى إشارة موضوع حسابات الدولة بصورة عامة في مداخلة النائب حسن فضاء الماضي، تلك المداخلة الأربعاء الماضي.
تطرقت وجهته نظراً لمداخلة في وزارة تشرين يفسرون الأمر على أنه قرار من حزب الله بالدخول في مواجهة مع الرئيس سعد الحريري ورفيقه، باعتبار أن الرئيس فؤاد السنيورة هو أبرز من تولى هذه الملفات، حتى أن معارضين للحزب

ذهبوا إلى اعتبار الطلب محاولة للاقتصاص السياسي من الرئيس السنيورة ورفيقه. لكن الخطورة لا تتقف عند التفسيرات السياسية لموقف الحزب، بل في كون جميع من شارك الرئيس السنيورة في الحكم خلال السنوات الطويلة، لا يريد لهذا الملف أن يأخذ مجراها إلى حيث تظهر النتائج، وأن، ثمة خشية لدى اوساط بارزة من أن تنتصر وجهة نظر متداولة في ضمن المهل المحددة، ووضعت تقارير بشأن الفترة الممتدة بين عامي 1993 و2017، متضمنة ميزان الدخل لسنة 1993 وكل السنوات التي تلت، وفتح ذلك باب السؤال عن الخطوة التالية للوزارة، إذ إن

دون محاسبة سيفتح الباب أمام تكرار التلاعب بحسابات الدولة، علماً أن معرفة أين أنفقت مليارات الدولارات ليس ترفاً في ظل الوضع الذي يعيشه لبنان. ويبدو أن الأناظر نتجة صوب موقف الرئيس نبيه بري والوزير علي حسن خليل من هذا الملف.

وفي شرحها للأمر، تقول مصادر في وزارة الدفاع أن الرئيس فؤاد السنيورة ورفيقه، باعادة تكوين الحسابات المالية النهائية للدولة، أنجزت أعمالها ضمن المهل المحددة، ووضعت تقارير لتجميع الموضوع أو حله عام 1993 و2017، متضمنة ميزان الدخل لسنة 1993 وكل السنوات التي تلت، وفتح ذلك باب السؤال عن الخطوة التالية للوزارة، إذ إن حصول عملية التصديق من

المحاسبة تعني عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بعد أن كشفت عملية التدقيق كما تقول مصادر وزارة المالية، عن حسابات «ضائعة» تتضمن «عشرات ملايين الدولارات قد تكون أهدرت أو سُرفقت».

وفي هذا الإطار سيقوم وزير المال علي حسن خليل بإرسال الحسابات إلى ديوان المحاسبة، على أن يقرر الديوان في ما بعد الخطوات اللاحقة. ونفت مصادر مطلعة ما يحكي عن الاستعانة باستشاريين للتدقيق مجدداً في الحسابات الدولية تحت عنوان مشروع البنك الدولي لتمويل الوظائف الوطنية. وهو قد أكد أمام زواره «أن المشروع متى وصل إلى الهيئة العامة لمجلس النواب فسوف تتمّ على طريقة التسويات السياسية التي تحصل عادة في أي ملف، مؤكّدة أن «إرسال الحسابات إلى ديوان المحاسبة يمكن أن يحصل